الأمن المناخي في إفريقيا: قراءة في مؤشّرات الاندثار واستراتيجيات البقاء

أ. إيمان قلال

باحثة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران

تصاعَد الاهتمامُ العالميُّ بقضايا المناخ، وأصبحت السياسة المناخية قضيةً حاسمةً ضمن جدول الأعمال الدوليّ ومحور السياسات البيئية المختلفة، نظراً لتأثيرات المناخ التي أضحت تهدّد كلّ الدول على كلّ المستويات والأصعدة، وعلى وجه الخصوص البلدان الفقيرة في إفريقيا التي لا يد لها فيها، ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة القارة الإفريقية على التكيّف مع هذه التهديدات من جهة، والضغوط الواقعة على القارة الإفريقية من جهةٍ أخرى، ولا سيما مسؤولية الغرب في خلق منابت الأزمة المناخية في إفريقيا واستمرارية تأثيراتها.

لـم تتوقـف هـذه التهديدات علـى تقويـض الأمن المناخيّ فحسب، بل امتدت إلى تهديد مختلف مظاهر الأمن الإفريقـيّ (الاقتصادي، الاجتماعـي، الغذائي، وحتـى الاستقـرار السياسـي)، ما يطـرح تحديات لم يسبـق لها مثيلٌ على القارة السمـراء؛ بدايةً من ضعف التكيّف مع محدّدات الأزمة المناخية، والعجز عن تلبية احتياجـات التنمية المستدامة، بمـا في ذلك الأهداف الإنمائيـة للألفية، وصولاً إلى تحقيـق أمنها المناخي، مـا يستدعينا لطرح الإشـكال الآتي: ما مظاهر تلاشي الأمن المناخي في إفريقيا؟ وما مدى قدرة القارة على التكيّف والتصدي لتأثيرات هذه المظاهر والتهديدات؟

أولاً: تأثير التهديدات المناخية في إفريقيا:

إنّ القارة الإفريقية هـي الأكثر تضرّراً من عواقب التغيّـرات والتهديـدات المناخيـة؛ بالرغـم مـن أنها مسؤولـة عـن نسبـة ٤٪ فقـط مـن انبعاثـات الغازات الدفيئة[١] المتسبّبة في هذه التهديدات، والمتمثلة في: الارتفـاع الكبير في درجات الحرارة، موجات الجفاف، الفيضانـات والأعاصيـر المتطرفـة، التحـولات فـي أنماط الطقس، تذبـذب هطولية الأمطار، وتفاعل هذه التهديـدات مع هشاشـة الأوضاع البيئيـة والاجتماعية داخل القارة الإفريقية، وضعف قدرتها على التكيّف.

عـدم قدرة القـارة السمراء علـى التكيّف مع هذه التغيّـرات المناخيـة يشكّل مؤشّـراً على اندثـار أمنها المناخـي، بـل تقويضاً لجـلّ معالم الأمن فـي إفريقيا (الأمـن الغذائـي، الصحّـي، الاستقـرار السياسـي، التنميـة الاقتصاديـة..)؛ نظراً للآثـار المتفاقمة التي تُحدثهـا مختلف التهديدات المناخية، وهو ما سنحاول التفصيل فيه.

١- تهديد الأمن البشـري: تشكّل موجات الجفاف والفيضانات تهديـداً خطيراً للبشريـة جمعاء، وللدول الإفريقيـة على وجـه الخصوص، فوفقـاً لمكتب الأمم المتحـدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): فإنّ عدد المتضرريـن مـن الفيضانات تفاقم في غـرب إفريقيا ووسطهـا، حيـث تضرّر فـي عـام ٢٠١٢م أكثـر من ٣ ملايين شخصٍ في المنطقة، كان أغلبهم في نيجيريا، وتزامنـت هـذه الفيضانـات مـع موجـات مفرطة من الجفاف في منطقة الساحل، ولقد أثرت هذه المخاطر علـى أكثر مـن ٣٤ مليون إفريقـي، وتسبّبت في خسائر اقتصاديـة تُقـدّر بأكثـر مـن ١,٣ مليـار دولار ما بين عامَي ٢٠١١م و ٢٠١٢م[٢].

٢- تهديـد الأمـن الغذائـي: تشـكّل التهديـدات المناخية، المرتبطة بالاحتـرار والجفاف والفيضانات وتقلـب هطول الأمطـار، أهـمّ مسبّبات انعـدام الأمن الغذائـي وانهيار النُّظم الغذائية، ما يـؤدي إلى فقدان سُبـل العيش الريفيـة، وانخفاض الدخـل الريفيّ لعدم كفايـة الحصـول علـى ميـاه الشـرب والـرّي، وتدنّـي مستويـات الإنتاجية الزراعيـة[٣]، خصوصاً أنّ العديد مـن الـدول الإفريقيـة تعتمد بشـكلٍ كبيرٍ علـى المناخ المستقـر والملائم، مـا يؤثّـر على القطـاع الزراعي، ويطـرح صعوبـة تكيّفه مـع هـذه التقلبـات، خصوصاً مـع تزامـن ارتفـاع درجـات الحـرارة ورطوبـة التربة المنخفضـة المتنبـأ بهمـا فـي العديـد مـن أجـزاء إفريقيا[٤].

وكان مـن تأثيـرات هـذه التقلّبـات: انخفاض محاصيـل القطن فـي جمهورية بنين، والـذي يعدّ أهمّ صادراتهـا نظـراً لندرة الأمطـار وعـدم انتظامها، ما أدى إلـى خسائر كبيرة في المواسـم الزراعية، وزيادةٍ في نسبة الفقر بين السـكان، ونقصٍ في توفير الغذاء، كمـا دمّـرت الفيضانات التـي ضربـت موزمبيق مطلع

(١) أخبار مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ، على الموقع: http://cop22.malites

(٢) «مخاطر كثيرة في دول غرب إفريقيا»، على الموقع: http://arabic.irinnews.org/Report

(٣) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تغير المناخ ٢٠١٤م: الآثار والتكيف وهشاشة الأوضاع – ملخص لصانعي السياسات، مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ص١٣.

(٤) جون أجارد وآخرون: توقعات البيئة العالمية – GEO٤ – البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧م، ص٥٩.

عـام ٢٠٠٧م آلاف الهكتارات من المحاصيل الزراعية، وتضرّر حوالـي ٢٨٥ ألف شخص، وتسبّبت الأعاصير والعواصف الاستوائية التي ضربت جزيرة مدغشقر في تدمير المحاصيل الزراعية لأكثر من ٢٠٠ ألف مزارع، حيث بلغت نسبة التلف ٨٠٪ في بعض المناطق[١].

وتُصنّـف دول منطقـة القـرن الإفريقـيّ الأكثـر تضرّراً من التقلّبات المناخية المهدّدة لأمنها الغذائي، حيـث يعانـي ١١ مليـون شخص في هـذه المنطقة من نقص احتياجاتهم الأساسية مـن الغذاء والماء بنسبة ٦٠٪، مـا دعَا منظمة الأغذيـة والزراعة التابعة للأمم المتحدة للتحذير مـن ارتفاع حصيلة ضحايا المجاعة ونقص الغذاء، وخصوصاً في كينيا[٢].

٣- تهديـد الأمـن الصحّـي: التغيّـرات المناخية فـي إفريقيـا تعني زيـادة زحـف الأمراض وتأثيراتها الكبيـرة على صحّة عشـرات الآلاف من السكان، حيث يشكّل الجفاف مؤثّراً مباشراً على الغذاء، ومن ثمّ على الأمراض الناجمة عن سوء التغذية، كما تؤثّر الرطوبة ودرجـة الحـرارة علـى انتشـار الحشـرات وانتقاليـة الآفات، ويضاعـف المطر من مواقع استنساخ البعوض الناقل للمرض، وبفعل الأمطار الغزيـرة والفيضانات والأعاصيـر تتلوث مصادر المياه؛ ما يـؤدّي إلى انتقال البكتيريـا التي يصعـب التحكّـم فيها، وتدميـر البنى الأساسيـة التي توفّر إمدادات الغـذاء والمياه، وتعطيل النُّظـم والمؤسّسات الصحّيـة، وجعلها غير قادرة على توفير خدمات الرعاية الصحّية.

بـل أكثر من ذلـك: تؤدّي هذه الظواهـر إلى ظهور وتفشّـي الأمراض الخطـرة، مثـل الكوليـرا، التهاب السحايـا الدماغية الـذي ينتشر بشـكلٍ منتظم خلال موسم الجفـاف، خصوصاً بمنطقة جنـوب الصحراء الكبرى المسمّاة «حزام الالتهاب السحائي»، والملاريا التـي تودي بحياة مليون شخصٍ سنويّاً، وبالأخص في بلـدان الجنـوب الإفريقـي: (جنـوب إفريقيـا، أنغولا، بوتسوانـا، مدغشقـر، موزمبيق، ناميبيـا، سوازيلندا، زامبيـا، زيمبابوي)، وهـذا ما أثارته منظمـة الصحّة العالميـة في تقريرهـا عن الملاريـا: أنّ أكثر من ٨٠٪ و ٩٠٪ مـن الوفيات تقع في ٣٥ بلـداً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣].

٤- الاستقـرار السياسـي والاجتماعـي: كشفـت دراسـات الأمن الحديثة عن وجـود علاقةٍ تلازميةٍ بين التغيّـرات المناخيـة ودرجـة الاستقـرار السياسيّ في الـدول الإفريقيـة، استـدلالاً بنشوب الحـروب الأهلية في إفريقيـا خلال الفتـرة (١٩٨١م - ٢٠٠٢م) بسبب ارتفـاع وتيـرة درجـات الحـرارة، فبحسـب الدراسة: فـإنّ ارتفاع الحـرارة درجةً واحدةً يزيـد من احتمالية نشـوب الصراعات والحروب بنسبـة ٥٠٪، حيث تهيئ التغيّـرات المناخيـة فـي إفريقيـا الظـروف الملائمة لاحتـدام الصراعـات؛ إذ تشير الدراسة إلـى توقّعات تزايد معدّلات الحـروب الأهلية في إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠م بنسبـة ٥٥٪، وإمكانية بلوغ ضحاياها ما يقرب نصف مليون قتيل، كما تؤثّـر هذه التغيرات على الأمن الاجتماعـيّ بتزايـد عـدد المهاجرين الأفارقـة بسبب الكوارث المناخية؛ ليتجاوز عددهم ٣٠٠ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠م، وهم مَن يُطلق عليهم: «المهاجرون البيئيون»[٤].

٥- تهديـد النمـو الاقتصادي والتنميـة: الواقع أنّ معظـم اقتصاديات الـدول الإفريقية تعتمـد بالأساس على استقرار العوامل المناخية، مثل الزراعة والغابات والسياحـة الساحليـة، وأيّ خلل في العوامـل المناخية يؤدّي لا محالة إلى تقهقر المسيرة التنموية لإفريقيا.

فالحـرارة تـؤدّي إلى عـدم الاستقـرار السياسي

(١) المهندس أمجد قاسم: «تأثيرات التغيرات المناخية على الـدول النامية والفقيـرة»، مجلة البيئة والتنمية، الأردن، ٢٠١٤م، على الموقـع: http://al3loom.com/?p=12902

(٢) المرجع نفسه.

(٣) Organisation mondiale de la santé et Organisation météorologique mondiale, Atlas de la santé et du climat, édition de l'OMS, OMM-N°1098, 2012, p8.-26

(٤) بوحنية قوي: «البيئة في إفريقيا تهديدات جديدة ومسارات حرجة»، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ يوليو ٢٠١٦م، ص٣.

الـذي يعيـق بـدوره تراكم عوامـل الإنتـاج، وانخفاض النمـو الاقتصـادي بسبـب العـزوف عـن الاستثمـار، ويـؤدّي الجفاف وتذبذب الأمطار إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، وبالتالي مستوى الدخل الكلي، وتؤدّي الأحـداث المناخية العنيفة، مثل الـزلازل والفيضانات والأعاصير، إلى تدمير القواعد والهياكل الأساسية، ما يعيق سير عجلـة التنمية[١] والنمـوّ الاقتصادي، ويؤثّر في جلّ القطاعـات الاقتصادية، ليشـكّل رهاناً رئيسيّاً أمـام القـارة الإفريقية فـي تحقيقها لمتطلبـات النموّ والتنميـة المستدامة؛ بما في ذلك الأهـداف الإنمائية للألفية.

٦- تهديـد التنـوّع البيولوجـي: إنّ إفريقيـا غنيةٌ بالتنوّع البيولوجيّ والمـوارد الطبيعية، وتعتبر موطناً لـ ٢٤٪ من مناطـق التنوّع البيولوجي فـي العالم، وتحمل أكثر مـن ٥٠٠٠٠ فصيلة من الطيـور والنباتات، بينها ١٠٠٠ و ١٥٠٠ نـوعٍ مـن الثدييـات المعرّضـة لخطـر التدهور والانقراض بفعل التغيّرات المناخية[٢].

ويزيـد تغيّر المناخ من خطـر حرائق الغابات التي تغيّـر تكوين الأنـواع، وتخفض التنـوّع البيولوجي، حتى التغيّرات الطفيفة في درجة الحرارة وسقوط الأمطار؛ يمكـن أن يكـون لهـا تأثيرات مهمّـة على نمـوّ الغابات والعديد من الفصائـل النباتية، وقد ثبت أنّ زيادة تبلغ درجةً مئويةً واحدةً في درجـات الحرارة يمكن أن تغيّر مـن كيفية بقاء وتكوين الغابـات. الكثير من الحيوانات الكبيـرة التـي تعيش فـي الغابـات، ونصـف الثدييّات الرئيسـة، ومـا يقـارب ٩ ٪من جميـع أنـواع الأشجار المعروفة، هي بالفعل معرّضـة لخطر الانقراض، ومن أمثلة ذلك: تأثير طول فترات الجفاف وانكماش أماكن

(١) Independent Evaluation Group, disaster; climate change; and economic development in Sub-Saharan Africa, Washington: The World Bank, June 2007, p4-8.

(٢) Robert Mburia, Africa climate change policy, Climate Emergency Institute, 2015, p 7.

مهما كثرت الاستراتيجيات المتّبعة من طرف الدول الإفريقية؛ فإنها لن تصل إلى تحقيق أمنها المناخيّ ما دامت أغلب أسباب التهديدات مفتعلة من طرف الدول المتقدّمة والصناعية

المعيشة علـى الأفيال الإفريقية؛ ما جعلها أكثر تعرّضاً لخطر الانقراض بسبب التغيّرات المناخية[٣].

ثـانيـاً: الـمـحـركـات الـظـاهـرة والخفية وراء هذه التهديدات:

إنّ تفاقـم هـذه الظواهـر المناخيـة فـي القـارة الإفريقيـة يـؤدي إلى صعوبـة إعادة النظـام المناخيّ الإفريقيّ إلى ما كان عليه، وتدفعنا معضلة عودة الأمن المناخـيّ الإفريقـيّ إلـى البحث عن مسبّبـات احتدام الأزمة المناخيـة؛ بتسليط الضوء على ثلاثة محركات، ومن بينهـا الأسبـاب الخفيـة الكامنـة وراء انتهاكات الدول الأوروبية للقارة الإفريقية.

١- انبعاثـات الغـازات الدفيئـة: يتفـق علمـاء المنـاخ علـى أنّ أصـل التغيّـرات المناخيـة يعـود إلى عمليـات داخلية طبيعية، أو عوامـل قسر خارجية، مثل التغيّرات التي تحدث في الدورة الشمسية والانفجارات البركانيـة... إلخ، هذا من جهة، مـن جهة أخرى تعود هـذه التغيّـرات المناخيـة إلـى التغيّـرات المستمـرة الناتجة عن الأنشطـة البشرية بالدرجة الأولى[٤]، وهو

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنوع البيولوجي وتغير المناخ، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، عام ٢٠٠٧م، ص (٢٠-٢٤).

(٤) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠١٤م: التقرير التجميعي، جنيف، سويسرا، ٢٠١٤م،

مـا عبّرت عنـه اتفاقية الأمم المتحـدة الإطارية بشأن تغيّـر المناخ (UNFCCC)، مـن خلال تعريفها لتغيّـر المناخ فـي المـادة الأولى مـن الاتفاقيـة بأنه: «التغيّـر في المناخ الذي يُعـزى بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشـرةٍ إلـى النشـاط البشري الـذي يغيّـر التركيب الكيميائيّ للغلاف الجويّ على الصعيد العالمي، والذي يكـون إضافة إلـى تقلبات المناخ الطبيعيـة المرصودة خلال فتـرات زمنية مماثلـة»[١]، ويحـدث ذلك بسبب الأنشطة البشرية والصناعية المولّدة لغازات الدفيئة، مـن خلال حرق الوقود الأحفـوري، مثل النفط والفحم والغاز الطبيعـي، ما يزيد من تراكمية هذه الغازات في الغلاف الجوي[٢].

وتشمـل الغـازات الدفيئـة كلاً مـن: ثانـي أكسيد الكربـون (CO_2)، بخار المـاء (H_2O)، الميثان (CH_4)، أكسيـد النيتروس (N_2O)، والأوزون (O_3)، وهـي الانبعاثـات المتصاعـدة بسبب الاستخدامات المفرطة والممارسات غير العقلانية في مختلف القطاعات، بما فيها الزراعة والصناعة والنقل والبناء والطاقة[٣].

وهـو ما نوضّحـه من خـلال الشكل الآتـي، بحيث تحتـل استخدامات الطاقة والصناعـة المراتب الأولى في تدفّقات غاز ثاني أكسيد الكربون:

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٤م: التنمية وتغيّر المناخ

ومن أمثلة ذلك: استخـدام البنزين المحتوي على الرصاص في أسطـول السيارات القديمـة والمركبات المتهالكـة المفتقـرة إلـى الصيانـة، وانعـدام كفـاءة استخـدام الوقـود الأحفـوري فـي توليـد الكهربـاء، وانبعاثـات الجسيمات وأكسيد الكبريـت من المنشآت الصناعيـة، ومـن النفايـات الخطـرة والناجمـة عـن مبيـدات الآفـات والملوثـات العضويـة الثابتـة (POPs)[٤]، وإزالـة الأشجـار، وحرائـق الغابـات، ومخلّفـات المحاصيل التـي تسهم بإطـلاق مستويات عالية مـن الجسيمـات والملوثات بنسبـة ٢٠ إلى ٢٥٪ من انبعاثات ثانـي أكسيد الكربون السنوية في الغلاف الجوي[٥].

تـؤدّي هـذه الانبعاثـات مـن مختلـف القطاعات، والمتصاعـدة بدافـع النمـوّ السكانـيّ والتوسّـع الاقتصـادي، إلـى تسخيـن الكوكـب، وتفاقـم ظاهرة الاحتباس الحراري، ما يرجّح هيمنـة قضية الاحترار على النظام المناخـيّ العالمي، وبالأخصّ على النظام المناخيّ الإفريقي.

ص١٢٠.

(١) هيئة الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، الأمم المتحدة: ١٩٩٢م، ص٣.

(٢) NONA National Weather Service , Climate Change, October 2007 ,p2.

(٣) نوال الحوسني وآخرون: «آفاق تقدم تكنولوجيا الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء»، في: التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الإمـارات العربية المتحدة، مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣م، ص (٢٣٣-٢٣٥).

(٤) «البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، على الموقع:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:21755874~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html

(٥) جون أجارد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

٢- زيادة الطلب على الطاقة الأكثر تلوثاً:

إنّ استمرارية الإنسان في توليد الكهرباء باستعمال الوقود الأحفوري يزيد من ارتفاع الغازات الدفيئة إلى مستويات تُنذر بكوارث كبرى تواجه البشرية بحلول عام ٢٠٥٠م، حيث يُسهم قطاع توليد الكهرباء بنحو ٢١٪ من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، وإذا استمرت انبعاثات الكربون بالمعدل الحاليّ؛ فإنّ تركّزها في الغلاف الجويّ سيصل إلى ٦٠٠ جزء في المليون بحلول عام ٢٠٥٠م، ومن بين منشآت توليد الكهرباء المتسبّبة في تدفق أطنان الانبعاثات: المحطات العاملة بالفحم؛ إذ يؤدّي توليد نحو ١ ميجاواط ساعة من الكهرباء إلى انبعاث نحو طن متريٍّ واحدٍ من ثاني أكسيد الكربون[١]، حيث يتوقع زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عالميّاً من ٣٠،٤ مليار طنٍ إلى ٤٣،٤ مليار طن عام ٢٠٣٥م[٢]، ليشكّل أهمّ التحديات بيئيّاً ومناخيّاً في العالم، ولا سيما تأثيراته المتصاعدة، والتي تمس الدول الأكثر فقراً، ولا سيما الدول الإفريقية، ولا تستطيع بلدان كثيرة، على سبيل المثال إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مواجهة طلب الطاقة المتزايد، وتواصل اعتمادها على المحطات القديمة منخفضة الكفاءة التي تبعث مستويات ملوثات عالية[٣].

٣- الانتهاكات البيئية من القوى العظمى:

نحلّل هذه الانتهاكات من منظورَيْن:

المنظور الأول: يرتكز على البواعث التاريخية للغرب، فتاريخيّاً البلدان المتقدمة، ولا سيما الصناعية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، هي المسؤول الأول عن التغيّرات المناخية وآثارها المتفاقمة على الدول الإفريقية؛ كونها المتسبّب الرئيس في الاحتباس الحراري؛ من خلال حرق أكبر كمية من الوقود الأحفوري المتسبّب في خفض قدرة الغلاف الجويّ على امتصاص الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، بالرغم من أنها تشكّل فقط ٢٠٪ من سكان العالم، إذ تنتج أكثر من ٧٠ ٪من الانبعاثات منذ عام ١٨٥٠م[٤].

وتُعدّ الولايات المتحدة من أكبر المذنبين في ذلك)حوالي ٤٤٪ من إمدادات الطاقة في الولايات المتحدة هي من الفحم، لديها أكبر صناعة فحم، مع وجود ١٤٠٠ محطة طاقة تعمل بالفحم، - تخيّل كمية الحرق التي تقوم بها!-(، ما تطلّب ضرورة دفع تعويضات مالية للدول المتضرّرة لمساعدتها على تحسين المرونة، وتسهيل التكيّف في مواجهة تغيّر المناخ، وهو ما يسمّى: «بالدّيْن المناخي[٥] للغرب»[٦].

أما المنظور الثاني: فيشمل الانتهاك البيئيّ من القوى العظمى للبيئة الإفريقية، وذلك من خلال العديد من الممارسات اللاأخلاقية لعقودٍ من الزمن، والمتسبّبة في تحوّل جزءٍ من القارة إلى مكبّات عملاقة لليورانيوم المشعّ والنفايات النووية[٧]، وردمها بأراضي القارة، وتصدير المواد المضرّة بيئيّاً والتكنولوجيا القديمة والبالية والملوّثة إلى البلدان النامية والإفريقية، ما حول البيئة الإفريقية إلى بنيةٍ قائمةٍ على مؤشّرات تُنذر بتزايد الكوارث والمخاطر؛ لتضع أمنها المناخيّ على محكّ الاندثار!

(١) نوال الحوسني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص (٢٣٣-٢٣٥).

(٢) كين كوياما: «التغيّرات في ميزان العرض والطلب العالمي على الطاقة»، في: التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣م، ص٣٧.

(٣) جون أجارد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٤٩.

(٤) بيا رنادا: «الولايات المتحدة مدينة لنا بدَيْن مناخي»، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، حمزة حموشان، ميكامينيو- بالويللو، تر: عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط١، مارس ٢٠١٥م، ص (٤٩-٥١).

(٥) الدَّيْن المناخي: يستند الدَّيْن المناخيّ على فكرة «المشاعات الطبيعية» التي تنصّ على أنّ الغلاف الجويّ للأرض مملوكٌ جماعيّاً من قِبل جميع البشر، وهذا يعني أنه يجب تقاسم فوائده بالتساوي بين الجميع، وأنّ مسؤولية حمايته هي أيضاً مسؤوليةٌ جماعية.

(٦) بيا رنادا، مرجع سبق ذكره، ص (٥٠-٥١).

(٧) بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

ثالثاً: نحو استراتيجيات بديلة لتحقيق العدالة المناخية في إفريقيا:

من المهمّ أن نلاحظ أنّ بروتوكول مونتريال، وكذا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، ونتائج المؤتمرات والقمم المناخية، وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)[١]، قد تضمّنت العديد من الإجراءات الواجب على الدول، وبالأخص المتقدّمة، اتباعها للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المنشأ، وتضمينها ضمن سياساتها الوطنية، إلا أنّ الإحصائيات وواقع التغيّرات المناخية المتفاقمة توضّح تخلّف الدول عن جدية الأخذ بزمام المبادرة على المستوى العالمي.

على مستوى القارة الإفريقية؛ شهدت إفريقيا العديد من المبادرات المناخية، والجهود الموحّدة في المفاوضات المناخية، وتأسيس الهياكل المختصّة بالشأن المناخي، كالمؤتمر الوزاريّ الإفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، وغيرها من البرامج والسياسات المناخية، غير أنه مهما كثرت الاستراتيجيات المتّبعة من طرف الدول الإفريقية؛ فإنها لن تصل إلى تحقيق أمنها المناخيّ ما دامت أغلب أسباب التهديدات مفتعلة من طرف الدول المتقدّمة والصناعية، ما يستوجب أن تكون الاستراتيجيات مشتركة على المستوى الإفريقيّ والعالمي، وتشمل كلاً من استراتيجيات التكيّف، واستراتيجيات الاستجابة.

١- استراتيجية التكيّف الزراعي (الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية مناخيّاً): يتعيّن على بلدان قارة إفريقيا اعتماد مقاربةٍ شموليةٍ وجماعيةٍ للأمن الغذائي، تندرج في نظرةٍ شاملةٍ للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية (الاقتصاد الأخضر)، وهو ما دعت إليه منظمة الفاو لإشراك الدول الإفريقية في تصميم خطّةٍ لعام ٢٠٣٠م، تساعد على صنع الاستراتيجيات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة الخاصّة بإفريقيا، من أجل التحويل الزراعي، والتي تكون مواكبة لخطّة عام ٢٠٦٣م لإفريقيا، والتي تتضمّن اعتماد الطاقات النظيفة والمقبولة الكلفة لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بالابتعاد عن استخدام الوقود الأحفوري وكفاءة استخدامه، خصوصاً أنّ نُظُم الأغذية تستهلك في الوقت الحاليّ ٣٠٪ من الطاقة في العالم[٢].

ويعتمد نجاح هذه المقاربة على: آليات التكيّف مع التغيّر المناخي وتدبير مخاطر الكوارث، بالخصوص من خلال توفير ظروفٍ ملائمةٍ للاستثمار الخاصّ في الزراعة والصناعة الزراعية وتدعيمها، تبنّي سياسات تجارية زراعية تدعم الأهداف الوطنية للأمن الغذائي وتضمن التموين الغذائيّ المستمر، تطوير البحوث الزراعية والابتكارات التقنية من أجل زيادة الإنتاجية والمحافظة على الموارد الطبيعية، إدماج إجراءات التخفيف من المخاطر المناخية- التي تتعرض لها الموارد الإنتاجية الشحيحة أصلاً (المياه والأراضي)- في صُلب سياسات الأمن الغذائي[٣].

ويُعدّ نهج «الزراعة الذكية مناخيّاً» من أهمّ الاستراتيجيات التكيفية التي تمكّن الدول الإفريقية من مواجهة الآثار المناخية والتكيّف معها، يقول سيجالي: «ربما لا نستطيع أن نوقف تماماً آثار الجفاف الذي يجتاحنا، ولكن بإمكاننا التقليل إلى أدنى حدٍّ من تلك الآثار؛ عن طريق استخدام الأساليب الزراعية التي تناسب الظروف المناخية المتغيّرة، وتدفع بعجلة

(١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC: منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة، وتتألف من ثلاثة آلاف من علماء المناخ وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد وغيرهم، وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته. للمزيد: اطلع على موقع الهيئة.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة: النتائج المتوقعة في إقليم إفريقيا»، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، أبديجان، ٤-٨ أفريل ٢٠١٦م، ص (٢-٨).

(٣) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا – مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا –تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، المغرب، ط١، ٢٠١٢م، ص (٢-١١).

الإنتاجيــة، وتحافــظ فــي الوقــت نفسه علــى استدامة الموارد الطبيعية».

«وعــن طريــق دعــم المزارعيــن، وتمكينهــم من استخــدام الممارســات المستدامــة لإدارة الأراضــي، فإننا نساعدهم على المساهمة في بناء نظام إيكولوجي إيجابــي، والحفاظ علــى التوازن المناســب بين المياه والمغذيــات والكربــون، وبالتالي تحسين جــودة الحياة للجميع»[١].

٢- التعاون القطاعي والإقليمي لمواجهة التهديدات المناخية: تتطلب التهديدات المناخية التي تعاني القارة الإفريقية من تأثيراتها تكاتُف الجهود الإقليمية والدولية، وإقامــة أوجــه التعــاون والتنسيق فــي البرامــج المعنية بــإدارة الغابات والزراعة والطاقــة والمياه وتغيّر المناخ، من خلال خطط التقارب الإقليمية[٢]، فالتعاون الإقليميّ لا يتطلــب وحدةً سياسية، أو إلغاء الحدود الوطنية، وإنما يحتــاج إلــى التعــاون للوقوف في وجــه ظاهــرةٍ مناخيةٍ مــا؛ نظراً للتقــارب الجغرافــيّ والخصوصيــة المناخية والمصير المشترك.

(١) رودولفو كويفنكو: «تخضير الأراضي الجافة في كينيا من خلال الزراعة الذكية مناخيًّا»، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حزيران ٢٠١٥م، ص٩.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «تقرير موجز عن توصيات الأجهزة الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة»، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة التاسعة والعشرون، أبيدجان، (٤-٨) أفريل ٢٠١٦م، ص (٦-٧).

٣- اعتماد نماذج طاقة جديدة وتكنولوجيا نظيفة: إنّ تزايد الطلب على الطاقة بتزايد السكان يُلقي بظلاله المؤثّرة على الغلاف الجوي، ما أصبح يقتضي بناء نماذج للطاقة جديدة بالاعتماد على بدائل غير تلك الملوثة، مثل: (الطاقة الشمسية، المائية، طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية..) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسين الطاقات الكهربائية باعتماد الطاقات النظيفة في إنتاجها، واعتماد تكنولوجيات التوليد المشترك وتطويرها إلى تكنولوجيات أفضل لالتقاط الكربون وتخزينه، خصوصاً أنّ محطات الطاقة تعمل بالوقود الأحفوري[١]، وكذا التحوّل في استعمال الطاقة الهيدروجينية من خلال الهيدروجين في نقل الطاقة لمسافات بعيدة، أو استعماله كوقودٍ كيميائي، خصوصاً أنه لا يحتوي على الكربون، كما أنّ حرقه وتحويله إلى طاقة لا ينفث ثاني أكسيد الكربون ولا غازات دفيئة[٢].

٤- الصناعة الخضراء: تتطلب التدابير اللازمة للتخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ: التحوّل نحو «الصناعة الخضراء»، على اعتبار أنّ القطاع الصناعيّ من أهمّ مسبّبات انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك من خلال حسن الاستفادة واستغلال الموارد المتجدّدة، والتدوير وإعادة استخدام المواد، وتقليص النفايات، واستخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة في الصناعة تحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة، ما يؤدي إلى تقليص التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث يُتوقّع أن ينتج عن إدخال تحسينات على كفاءة عمليات الإنتاج الصناعية، وبالأخصّ عمليات حجز الكربون وتخزينه، انخفاضٌ بنسبة ٣٧٪ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠م[٣].

٥- بناء اتفاقٍ سياسيٍّ ملزم: يعتمد بقاء القارة الإفريقية بالدرجة الأولى على تخفيض انبعاثات الدول الصناعية للكربون؛ كونها المتسبّب الأول، في حين أنّ إفريقيا المتضرّر الأول، وذلك باعتماد اتفاقٍ سياسيّ ملزم لكلّ الأطراف، وبخاصّة القوى العظمى، لتخفيف انبعاثاتها من جهة، والعمل على وضع حلولٍ لقضايا النفايات الخطيرة والمشعّة والتكنولوجيا المضرّة التي يصدرها الغرب لإفريقيا، ومنع انتقالها عبر الحدود، وإدارتها في إفريقيا من خلال اتفاقيات دولية مثل (بازل)، وأخرى قارية مثل (باماكو)[٤]، وإضفاء الطابع الرّدعي والإلزامي عليها، ويجب أن يتضمّن هذا الاتفاق مبدأ العدالة والإنصاف لتبديد الهواجس، وخلق الثقة، مع الاعتراف بوجود اختلافات في احتياجات البلدان النامية، وتزويدها بالتمويل والتكنولوجيا اللازمة للتصدّي للتحديات المتفاقمة التي تفرضها أعباء التنمية، وضمان عدم خضوعها لأجزاء منخفضة من المشاعات العالمية، وإنشاء ميكانيزمات فاصلة بين أماكن حدوث تخفيض في انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، وبين مَن يدفع مقابل ذلك التخفيض، وضرورة سدّ النقص للدول النامية من خلال آليات التمويل المبتكرة والمساعدة الفنية من طرف البلدان العالية الدخل؛ لأغراض التكيّف مع تغيّر المناخ، وتحقيق نموٍّ في خفض الكربون، بحلول عام ٢٠٣٠م[٥].

٦- تفعيل حقوق الكربون: في ظلّ الأطر الدولية للتخفيف والتكيّف، وفي ظلّ نظام الانبعاثات، يُفترض أن يُخصّص لكلّ مواطن التمتع بحقّ إصدار كمية معينة من الكربون CO_2 (أو كلّ بلد يصدر كمية محدّدة من الكربون)، كلّ بلد يتسبّب بحجمٍ معيّنٍ من

(١) جمال سند السويدي: التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص (١١- ١٣).

(٢) بيتر هوفمان: مصادر الطاقة المستقبلية، تر: ماجد كندا، لبنان: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٩م، ص (٣١-٤٣).

(٣) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، «دور الصناعات الخضراء في التخفيف والتكيف مع المناخ»، على الموقع: http://css.escwa.org.lb/sdpd/1582/d2s41.pdf

(٤) مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة: «إفريقيا من السياسات إلى التنفيذ»، على الموقع: http://www.egynews.net

(٥) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠م التنمية وتغيّر المناخ، واشنطن، طبعة مسبقة، ٢٠٠٩م، ص٢١.

الانبعاثات يدفع حقوق الكربون إلى الدول المتضرّرة، ما يشكّل تحفيزاً أو رادعاً لتخفيض نسب الكربون، ويساهم في التدفقات المالية إلى إفريقيا جرّاء بيع حقوق الكربون[١]، ما أصبح يستدعي من العالم أجمع تبنّي مفهوم التساوي في استحقاقات الفرد من انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري؛ إذ لا يمكن تقليص الانبعاثات إلا من خلال إنشاء حقوق ومستحقات لكلّ دولة في الغلاف الجوي، ويحتاج هذا الأمر إلى اتفاقٍ بين الأمم، وأيضاً داخل كلّ أمّة[٢].

٧- عقد الشراكة المناخية: وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول الإفريقية والدول الغربية المتقدّمة، لنقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات في مجال التسيير البيئي وإدارة المخاطر المناخية، وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيّف مع التغيّرات المناخية، وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة، وإنجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها بإفريقيا. ولعلّ السؤال المطروح ههنا: لمصلحة مَن ستكون هذه الشراكة؟ إذ يجب أن تقوم هذه الشراكة على بناء علاقات لا ترتكز على المصالح الضيقة لمبيعات الطاقة والسلاح، وإنما لخدمة الدول الإفريقية؛ كونها الأكثر تضرّراً جرّاء التهديدات المناخية المتفاقمة، وكمبادرة نوعية لتسديد قسطٍ من الدّين المناخيّ للغرب.

رابعاً: سيناريوهات وآفاق السياسة المناخية في إفريقيا:

خلص تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)، إلى أنه من المرجّح جدّاً حدوث تفاقم في مظاهر العنف المناخي؛ بتزايد حدّة ووتيرة موجات الحرارة المرتفعة والجفاف والأمطار

لخدمة العدالة المناخية في إفريقيا سيكون على البلدان الصناعية مضاعفة تمويلاتها للدول الإفريقية التي ستضطر إلى تحمّل المزيد من آثار تغيّر المناخ وتعزيز قدرتها على التكيّف

الغزيرة خلال العشريات المقبلة، وخصوصاً على مستوى القارة الإفريقية، حيث خلصت عديد من الدراسات إلى هشاشة بلدان القارة الإفريقية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وضعف قدرتها على مجابهة التهديدات المناخية المحتملة[٣].

وبالموازاة؛ توصلّت دراسات- أُجريت مؤخرّاً- حول تأثيرات تغيّرات المناخ على النُّظم الزراعية في إفريقيا؛ إلى أنه من المحتمل جدّاً حدوث انخفاضٍ في الإنتاجية الزراعية، ومن ثمّ انخفاض في صافي إيرادات المحاصيل بنسبةٍ كبيرةٍ تصل إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢١٠٠م، وحدوث الإجهاد المائي مع انعدام في وفرة المياه، لتصل عدة بلدان إفريقية، ولاسيما شمال إفريقيا، قبل عام ٢٠٥٠م، إلى مستوى العتبة بالنسبة لمواردها المائية، ليقدّر عدد السكان المهدّدين بمخاطر الإجهاد بين ٧٥ و ٢٥٠ مليون نسمة، وبين ٣٥٠ و ٦٠٠ مليون نسمة في خمسينيات هذا القرن، بالإضافة إلى تدهورٍ في التنوّع الطبيعيّ والأحيائي، حيث يتوقّع بحلول عام ٢٠٥٠م حدوث انقراضٍ مهمٍّ في أنواع النباتات والحيوانات، وهجرة لأنواعٍ كثيرةٍ

(١) Paul collier and others, “Climate Change and Africa”, Oxford Review of Economic Policy, Volume 24, Number 2, 2008, p349.

(٢) سونيتا نارين: «مليون عملية تمرد»، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، حمزة حموشان، ميكامينيو- بالويللو، تر: عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط١، مارس ٢٠١٥م، ص٤٨.

(٣) الجمهورية التونسية، وزارة البيئة والتنمية المستديمة، «تضامن دولي حول استراتيجيات مجابهة التغيّرات المناخية بإفريقيا والمتوسط»، ندوة دولية، تونس، ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧م، ص١.

مـن الطيور، وفقـدان المنطقـة الأحيائيـة للعديد من الشجيـرات، وتدهـورٍ للنظـام الإيكولوجي فـي العديد من أجـزاء إفريقيا؛ بسبب الإجهـاد المائي وانخفاض رطوبة التربة وتغيّرات هطول الأمطار[١].

كما ذكر موقع BBC بي بي سي: أنه من المتوقّع- بحلول عام ٢٠٥٠م- أن يتضاعف سكان إفريقيا جنوب الصحـراء الكبـرى ليصـل إلـى ١،٩ مليار مـن سكان إفريقيـا، مما يعنـي تزايد في الحاجة إلـى الغذاء، مع ارتفـاع تهديدات مرض الملاريـا ونقص المياه وتزايد السـكان، مـا يضع القـارة الإفريقية في موقـفٍ صعبٍ مـن المهـدّدات الصحّية والأمراض والتدهور والجوع والفقر[٢].

ولهذا يتوقّع علماء وخبراء المناخ العالمي أنّ القارة الإفريقية ستظل المتضرّر الأول من التقلبات المناخية، وستعاني مزيداً من الآثار المناخية المدمّرة، كما تتوقع النمـاذج المناخيـة المستقبليـة أنّ إفريقيـا ستشهـد ارتفاعـاً في درجة الحرارة بمتوسطٍ يصل إلى ٤°م في القرن الحادي والعشرين، مع رؤيةٍ بانخفاضٍ شديدٍ في قدرتهـا على التكيّف، وفي هـذا الحال ولخدمة العدالة المناخيـة في إفريقيا؛ سيكون علـى البلدان الصناعية مضاعفـة تمويلاتها للدول الإفريقية التي ستضطر إلى تحمّل المزيد مـن آثار تغيّر المناخ وتعزيز قدرتها على التكيّف[٣].

ولعـلّ هذه التوقّعـات والتنبـؤات الخطيرة بمصير القـارة الإفريقيـة، والتـي تضعها تحت وطـأة الصراع المناخي، وتربطهـا بمؤشراتٍ لاندثـار أمنها المناخي بحلول النصـف الثاني من القرن الحـادي والعشرين، تجعلنا نتساءل عن جدوى المؤتمرات والقمم المناخية، التـي نالـت نصيبها مـن النقاش السياسـي والترويج الإعلامـي، كشكلٍ من أشكال الاستجابـة العادلة لتغيّر المناخ في إفريقيا؟

قمّـة المـنـاخ ٢٠١٦م: مسار للعدالة المناخية أم سيناريو للهيمنة النيوليبرالية؟

خـرج مؤتمر المنـاخ المنعقـد بمراكش (COP ٢٢) بجملـةٍ من النتائج كحلولٍ للوقوف أمام التحديات المناخيـة، وأولى هذه النتائج: إعلان الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة وكندا وألمانيا والمكسيك، تخفيض انبعاثاتها في النصف الثانـي لهذا القرن، والعمل نحو تفعيل «اتفاق باريس».

أمـا بشأن التمويل المناخي للـدول الإفريقية؛ فقد التزمت الدول المتقدمـة بدفع ٨١ مليار دولار من أجل صنـدوق التكيف، و ٢٣ مليـار دولار لفائدة مركز شبكة التكنولوجيـا لتوفير ونقل التكنولوجيـا المناخية للدول الناميـة، كما أعلن «الصندوق الأخضـر للمناخ» دعمه للخطـط الوطنية للتكيّـف المناخي للعديـد من الدول الإفريقيـة، وأهمّهـا ليبيريـا بقيمة ٢,٢ مليـون دولار، والنيبـال ٢,٩ مليـون دولار، ومضاعفـة الحصّـة التي يخصّصها البنك الدولـي لتمويل خطّة العمل المناخي لمنطقـة الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا؛ لتبلغ حوالي ١،٥ مليار للسنة بحلول ٢٠٢٠م[٤].

ويبقى السـؤال عن مدى استجابـة القوى العظمى والـدول الصناعيـة لالتزامـات التكيّـف المناخـي، وتجاوزها للحسابات الضيقة والمصالح الرأسمالية؟

إنّ هـذه الحلـول ليسـت محايـدة مـن الناحيـة السياسـة أو الاجتماعيـة؛ كونها خطابـات نيوليبرالية مكـرّرة لسيناريوهـات التكيّـف الهيكلـي المطبّـق في الثمانينيات والتسعينيات مـن القرن الماضي، القائمة

(١) «تحليل الجوانب الإقليمية لتغيّر المناخ وموارد المياه»، على الموقع: https: //www.ipcc.ch/pdf/technical-papers/ccw/ccw%20ar/chapter_5_ar.pdf

(٢) أسماء عبد الفتاح: «بسبب تغير المناخ.. بعض الدول الإفريقية ستفقد الزراعة في ٢١٠٠»، على الموقع: https:// elbadil.com

(٣) AMCEN, Draft African Union Strategy on Climate Change, African Strategy on Climate Change, May 2014, p4.

(٤) «بلدان العالم يدفعون قدماً بالعمل المناخي العالمي خلال مؤتمر المناخ ٢٠١٦»، على الموقع: http: //cop22.ma/ar/#actualites/بلدان-العالم-يدفعون-قدما-بالعمل-المنا

على تعزيز السلطة الاستبدادية النيوليبرالية الهادفة إلى خدمة مصالحها بالدرجة الأولى، واستخدام تغيّر المناخ وسيلةً للربح وترسيخ عدم المساواة؛ من خلال الضغوط الخارجية للمؤسّسات الدولية، كالبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ونخبة من خبراء الاتحاد الأوروبي التي تعمل على تصدير وتجارة الكربون الإقليمية للدول النامية، وتمويل الصناديق الخاصّة المتحايلة على الضرائب، وتشجيع برامج خصخصة الخدمات المهمّة كالمياه والنقل، ودعم الوقود الأحفوري الملوث، وهي ما تسمّيه «راي بوش» بمرحلة جديدة، وهي: «الاعتداء الأيديولوجي على الحكومات الإفريقية، بما يضمن خضوعها للإصلاح السياسيّ الخارجيّ والتحرير الاقتصادي»[1].

إنه لمن المفارقات أن نجد الدول المتقدّمة تصدح بالندوات المناخية والمشاريع البيئية في ظلّ انعدام تجسيدها لمفهوم العدالة المناخية، والتي تنطوي على الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبّب بالأزمات المناخية، فقمّة المناخ (COP ٢٢) بمراكش كانت كسابقتها: قمّة المناخ بباريس (COP ٢١)، والتي انتُقدت من طرف العلماء وخبراء المناخ، وذلك لعدم خروجها باتفاقٍ سياسيٍّ ملزمٍ لجميع الأطراف، وبالأخصّ الدول الصناعية الكبرى، ما يفتح المجال لتملّصها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتخفيض الكربون من جهة، والمتعلقة بتمويل الدول النامية بمليارات الدولارات من جهةٍ أخرى عن طريق «الصندوق الأخضر»، وكذا عدم التوصّل لنظام «حقوق الكربون» أو «تسعير الكربون».

إنّ تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة إلى مستويات أعلى، حسب الإحصائيات الحديثة، إنما يُنذر بعدم تحقيق الهدف المتفّق عليه من طرف البلدان، والمنبثق عن «مؤتمر كوبنهاغن»، والذي يقضي بأن لا يتجاوز ارتفاع درجة حرارة العالم درجتَيْن مئويتَيْن، وأنّ تجاوز هاتَيْن الدرجتَيْن يخلق تغيّرات مناخية كارثية على كوكب الأرض.

كما أنّ المؤشرات الحالية تنبئ بأنّ هناك دولاً غير راغبة في تحمّل المسؤولية، ما يشجّع على المزيد من الحلول الزائفة، ويرجّح المزيد من تأثيرات المظاهر المناخية العنيفة وتجلياتها المتفاقمة على الدول الإفريقية.

خاتمة:

إنّ بقاء القارة الإفريقية، وتحقّق أمنها المناخي، لا يحتاج إلى عقد الندوات والمؤتمرات وطرح التوصيات؛ بقدر ما يحتاج إلى إرادةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ وجادةٍ من طرف القوى الغربية العظمى لإحقاق العدالة المناخية؛ من خلال الحدّ من انبعاثاتها وجرائمها البيئية في حقّ الدول الإفريقية، كما أنّ حجم الأزمة أصبح يتطلّب ضرورة وَعْي المواطن والشعوب الإفريقية بالحقائق ومحدّدات السياق السياسي لتغيّر المناخ، وإدراكهم أنّ الأمر لا يقتصر على النّخبة السياسية والهياكل القيادية في توجيه عجلة المفاوضات واتخاذ القرارات في الشأن المناخي، بل أصبح قضية المواطن البسيط، ومؤسسات المجتمع العلمية والإجتماعية، إذ لا بد من المشاركة في الكفاح، والانضمام إلى المعركة ضدّ تغيّر المناخ، من أجل تحقيق العدالة والأمن المناخي، للوصول إلى عالم يمكننا الحديث فيه عن ديمقراطية الطاقة، والعدالةً البيئية، أو حتى ما نسمّيه: ديمقراطية المناخ ■

(١) ميكامينيو- بالويللو: «العنف المصاحب لتغيّر المناخ في مصر»، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، حمزة حموشان، ميكامينيو- بالويللو، تر: عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط١، مارس ٢٠١٥م، ص (٣٥- ٣٧).